

التغيرات المناخية: التحدي المحدث على الأمن الإنساني Climate Changes: The Challenge to Human Security

ليلى بوغاري⁽¹⁾ مليكة آخام⁽²⁾

⁽¹⁾ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، لونيبي علي،
عضو مخبر الرقمنة والقانون في الجزائر، جامعة البليدة 02، لونيبي علي
leilaboghari@gmail.com

⁽²⁾ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، لونيبي علي
benaudamalika@gmail.com

تاريخ النشر:
2021/10/31

تاريخ القبول:
2021/08/02

تاريخ الارسال:
2021/06/25

الملخص:

شهدت السنوات الماضية القليلة اهتماما بالغاً من قبل المجتمع الدولي وعلى أعلى مستوياته "مجلس الأمن" بالتغيرات المناخية التي باتت تحتل الصدارة في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة وذلك بعد ثبوتها باليقين العلمي واستمرارها بشكل يهدد حياة الإنسان وأمنه وبيئته. وتشير الدراسات العالمية أن 90% من انبعاثات الغازات الدفينة مردها النشاط البشري ووفقا لتقارير مجلس حقوق الإنسان فإن كافة حقوق الإنسان من المحتمل أن تتأثر بظاهرة الاحتباس الحراري ما يهدد استقرار الأمن الإنساني بكافة أبعاده. الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، الأمن الإنساني، الأمن البيئي، لاجئ المناخ.

Abstract:

The international community, led by the Security Council, has been concerned with climate change, which has become at the top of the agenda of the United Nations, after obtaining scientific evidence that proves that the human environment and their continued existence in existence are in great danger. Scientific studies indicate that 90% of greenhouse gas emissions are caused by human activity, and according to reports by the Human Rights Council, it is likely that many human rights will be affected by global warming that seriously

المؤلف المرسل : ليلى بوغاري

threatens the stability and continuity of human society in all its dimensions.

key words: climate change; human security; environmental security; climate refugee.

مقدمة:

أصبحت قضايا البيئة تستقطب اهتمام العالم بأسره، خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية نتيجة لتزايد المشاكل التي تنجر عنها، وقد تجسد هذا الاهتمام الدولي من خلال مختلف المؤسسات الدولية التي تعمل جاهدة على إيجاد حلول للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتخفيف من آثارها، حيث أن هذا التغير المناخي واكب اضطرابات على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية وعكف على نتائج خطيرة قد تصل إلى التهديد بالسلم والأمن الدوليين وذلك من خلال المساس بالأمن الإنساني الذي يضم في طياته أبعاد شتى تنصب كلها في حق محمي بموجب القانون الدولي وهو الحق في الحياة.

وأمام هذين المتغيرين "التغير المناخي والأمن الإنساني" بات تحقيق توافق المعادلة بينهما أمراً مستحيلاً في ظل تدهور بيئي متزايد وتراجع مستمر للأمن الإنساني من حيث تحقيق توازن في أبعاده.

تتجلى أهمية الدراسة في فك الغموض على سلسلة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الإنساني في مفهومه الجديد وإمكانية إحداث هذه التأثيرات لصراعات دولية مردها تهديد الأمن البيئي الذي يهدد بدوره السلم والأمن الدوليين. وتظهر أهداف الدراسة في البحث عن كيفية إيجاد حلول دولية وإقليمية سريعة للحد من آثار تغير المناخ لحماية الأمن الإنساني.

هذا ما يدفعنا لطرح إشكالية ورقتنا البحثية التي تثور حول مدى إمكانية تحقيق أمن إنساني مترامي الأبعاد في ظل تغيرات مناخية لامتناحية؟

وفي إطار ذلك ارتئينا إتباع المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل التغيرات الطارئة على مفهوم الأمن الإنساني ووصفه وكذا تحليل المستجندات الدولية الخاصة بتغيرات المناخ.

للإجابة على سؤال الورقة البحثية نقدم إلى القراء ملخصاً تركيبياً يشمل على مبحثين، الاطار المفاهيمي والمؤسساتي للتغيرات المناخية والأمن الإنساني في مبحث أول،

وطبيعة انعكاس التغيرات المناخية على أهم أبعاد الأمن الإنساني، وإبراز مسألة اللاجئ المناخي كنتيجة حتمية لهذه الانعكاسات في مبحث ثانٍ.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للأمن الإنساني وتغيرات المناخ

عمدت منظمة الأمم المتحدة إلى وضع برامج عدة من أجل حماية حقوق الإنسان، والتي تراوحت بين حقوق سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية انتقالاً إلى حقوق الجيل الثالث كالحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة، كل هذه الحقوق تنصب في وعاء واحد وهو العيش في أمن وسلام، كون تخلف أحد هذه الحقوق يؤدي لا محالة إلى اضطرابات مآلها في كثير من الأحيان صراعات دولية¹.

لذلك احتلت قضايا التنمية والأمن بمختلف أبعاده " البيئي والإنساني والدولي" حيزاً هاماً في جداول أعمال منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ما جعل المجتمع الدولي يفصح على تهديدات من نوع جديد، ذات الصلة بالاستقرار البيئي كعنصر فاعل لتحقيق الأمن الإنساني، حيث بات المجتمع الدولي أكثر وعياً بضرورة التحرك لكبح تداعيات هذه الظاهرة وتأثيراتها².

ولدراسة علاقة التغيرات المناخية بالأمن الإنساني، سيتم التطرق إلى مفهوم الأمن الإنساني في مطلب أول، يلها مفاهيم عامة للتغيرات المناخية في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

يرى مفهوم الإنسان منذ النصف الثاني من التسعينات، كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فيما يتعلق بطبيعته، إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن وهو المنظور الواقعي- لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديدات، إذ أن مفهوم الأمن سابقاً كان يقتصر على حدود وأمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وذلك ضد

¹ نجا الأكروي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في اطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سيهان ، أربيل-العراق، العدد 4، جويلية 2020، ص50-61.

² عروج هاجر، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد 13، جويلية 2018، ص 656-672.

أي تهديد عسكري خارجي يمس بتكاملها الإقليمي وسيادتها واستقرار نظامها السياسي والأمني¹.

أنتمت التغيرات التي شهدتها العالم بعد الحرب الباردة، على ظهور فواعل جديدة غيرت من طبيعة مصادر التهديدات التي تمس الدول ليس فقط العسكرية منها بل ما يعرف بالجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، التلوث البيئي التغيرات المناخية، والتي تتفاعل بصفة مباشرة مع الفرد الذي أعيد النظر في مكانته القانونية دولياً بفضل المنظمات الدولية الحكومية التي عنت بحماية حقوق الإنسان كفرد فاعل في المجتمع الدولي².

وانطلاقاً من فكرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية والدعاية إلى ضرورة تحويل الاهتمام من التركيز الأمني الخاطئ على القوة العسكرية الى مفهوم أمني متكامل محوره الإنسان، حيث عرف الأمن الإنساني وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لعام 1994، الأمن الإنساني هو أولاً السلامة من التهديدات المؤمّنة مثل الجوع والمرض والقمع، ثانياً يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية، وهو يعرف على أنه التحرر من الخوف والحاجة³.

نستخلص أن للأمن الإنساني شقين من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهما التحرر من الخوف الذي تعود أسبابه لتهديدات أمنية واضطهادات مردوها الدين والجنس والعرق، أما التحرر من الحاجة هو التحرر من تهديدات الجوع والمرض والأوبئة من خلال توفير مصادر الرزق وتأمين كل عمل يضمن بقاء الإنسان على قيد الحياة ويصون كرامته.

¹ شروق مستور، الأمن الإنساني في ظل تطور الأسلحة البيولوجية، المركز الديمقراطي العربي، 21 أكتوبر 2020، تاريخ الاطلاع 2021/05/13، الساعة 12:20، <https://www.democraticac.de>.

² إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2012/2011، ص 35-64.

³ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 رأي كوفي عنان " المعنى الواسع للأمن الإنساني يتضمن أكثر من غياب النزاعات المسلحة... والتحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال المستقبلية في أن يرثوا بيئة طبيعية صحية".

وانطلاقاً من قائمة تهديدات الأمن الإنساني وحق برنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكننا استخلاص أبعاد الأمن الإنساني التي تشمل جميع القطاعات الأمنية هي¹:

الفرع الأول: الأبعاد الأمنية ذات الصلة بالوجود الإنساني أولاً: الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو حصول الأفراد في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين نوعية الغذاء وسلامته من أجل حياة صحية، وذلك بتوفير امدادات غذائية مستمرة حسب تعريف منظمة التغذية والزراعة العالمية، وليتسنى تحقيق ذلك بشرط انتاج وتسويق وتنظيم المواد الغذائية في مختلف الظروف والأحوال الداخلية في ظل تقلب السوق الدولية²، إلا أن أكبر تهديدات الأمن الغذائي هي التغيرات المناخية التي تسعى الدول إلى وضع خطط دولية محكمة من أجل الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ثانياً: الأمن الصحي

تعززت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 باعتباره أحد أركان مفهوم الأمن الإنساني الحديث، ومفاده أن يعيش الناس في مأمن عن مختلف الأمراض، وحقهم في الحصول على خدمات صحية. وأضافت منظمة الصحة العالمية في 2020 أن الأمن الصحي يشمل البحوث والابتكارات والأساليب والتحديات والمعضلات الأخلاقية والقانونية التي تواجه المؤسسات العلمية والأمنية والصحية والتشريعية³.

ثالثاً: الأمن البيئي

من أهم أسباب تدهور الأمن الإنساني هو تدهور الأمن البيئي في غياب ظروف بيئية تضمن حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ونظيفة خالية من الأضرار البيئية

¹ كرد الواد مصطفى، دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2014/2015، ص113.

² د. سلاطينة بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 5، جوان 2009، ص13.

³ أحمد طيلىب، الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص61-75.

وقادرة على توليد وتجديد شروط بقاء الفرد على قيد الحياة وتوسيع قدراته، ويصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية التدهور البيئي كأحد أهم الأسباب في ارتفاع الوفيات، فهو يمس الطبيعة بجميع عناصرها (مياه الشرب والصرف الصحي) انتشار أمراض الكوليرا الإسهال، الملاريا، بالإضافة إلى التلوث الهوائي، وفساد نوعية التربة الزراعية، إلى جانب التغيرات المناخية وتأثيراتها اللامتناهية¹.

الفرع الثاني: الأبعاد الأمنية ذات الصلة بممارسات الإنسان

أولاً: الأمن الاقتصادي

أساسها ضمان دخل أساسي للفرد، سواء من خلال توفير مناصب الشغل أو تحقيق رعاية تحت تمويل القطاع العام، إلا أن أهم ما يعيق هذا الأمن، هو مشكلة البطالة والفقر، الذي يعد من التهديدات الأمنية الاقتصادية الأكثر تزايداً وفق برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ثانياً: الأمن الشخصي

يضمن الأمن الشخصي حماية الأفراد من مختلف التهديدات العنيفة، من قمع وتعذيب وعدم احترام الإجراءات القانونية في المعاملات بالنسبة للأجهزة الأمنية سواء ما تعلق بالشرطة أو الجيش، بالإضافة إلى الحماية من الاعتداء الجسماني كمختلف صور التعذيب سواء بالنسبة للمواطنين الدولة أو اللاجئين مع ضرورة احترام قواعد حقوق الإنسان التي تندد بالعنصرية بمختلف أنماطها وبالنسبة للأفراد فإن أكبر مصادر القلق على الأمن الشخصي يتمثل بالجرائم خاصة جرائم العنف².

ثالثاً: الأمن الاجتماعي

يقصد به حماية الأفراد من العنف الطائفي والاثني في المجتمعات التقليدية بالأخص التي تتنوع فيها الطوائف والقوميات والتي تكون غالباً مهددة في محاولة اندماجهم في المجتمع، إلا أن الاختلاف الديني والعنقي نتج عنه عنف عنصري وجرائم عنصرية تهدد الاستقرار الاجتماعي لهذه الأقليات المحمية بموجب القانون الدولي.

¹ سفيان بلمادي، مسؤولية كفالة الأمن البيئي الأشخاص الدول والمنظمات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019، ص 206-215.

² مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مجلد 23، عدد 4، بدون سنة نشر، ص 11-44.

رابعاً: الأمن السياسي

يقصد به ضمان حقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنها وحمايتها من خلال تسهيلات ممارسة الحقوق السياسية والديمقراطية التي تمنح للفرد وحرية اختيار النظام السياسي والانتخاب دون قمع أو عنف، وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من خلال أهدافه في ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية، حيث أن الكثير من الدول وخاصة العربية منها تفتقر الى هذا النوع من الممارسات السياسية، كون أن حكوماتهم تمارس سياسة القمع في مواجهة المعارضة، هذا ما خلق اضطرابات سياسية داخلية ترتقي أحياناً إلى صراعات ذات طابع دولي¹.

بعد التعرف على أبعاد الأمن الإنساني، نلاحظ أن هناك ارتباطاً مباشراً بين هذه الأبعاد وأنها تكمل بعضها البعض، فانعدام الأمن الاقتصادي بالمفهوم السابق يؤدي إلى قصور الأمن الغذائي والصحي والبيئي، وقد يؤدي إلى تدهور الأمن الشخصي، وانعدام هذا الأخير يؤدي إلى تراجع الأمن الاجتماعي والأمن السياسي، وعليه فالكل مترابط يشكل نسيجاً متكاملأً لحياة الأفراد، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تنبأ بأن فكرة الأمن الإنساني ستؤدي رغم بساطتها إلى ثورة في إدارة المجتمع الدولي كون أن التهديدات التي تمس الفرد كأحد أهم عناصر المجتمع الدولي مرتبطة ببعضها البعض كالتزاعات العنيفة مثلاً تؤدي إلى الفقر والمجاعة والذي يؤدي بدوره إلى استنزاف الموارد الغذائية وانتقال عدوى الأمراض والأكثر تعقيداً أن هذه التهديدات قد لا تستقر في حدود دولة أو اقليم ظهورها بل تمتد إلى أقاليم أخرى، مما يستوجب تعاوناً دولياً فعالاً²، لتحقيق الأمن الإنساني من خلال وضع آليات دولية صارمة لمواجهة أهم معيقاته وعلى رأسها التدهور البيئي الذي بات يشكل خطراً جوهرياً في اختلال توازن الأمن الإنساني والدولي على حد سواء، سواء على المستوى الداخلي "النزوح البيئي" أو على المستوى الدولي "اللجوء البيئي أو المناخي".

المطلب الثاني: مفهوم ظاهرة التغيرات المناخية

¹ هند ابراهيم، تقرير صادر عن جلسة مجلس الأمن الدولي حول تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، 11 جويلية 2018، آخر اطلاع 2021/05/13، الساعة 9:30 . new.un.org

² صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2020/2019، ص56-57.

تغيرت الموازين الدولية في الخمسينيات الأخيرة، منذ أن أشار مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى أن البيئة الدولية باتت في خطر، وأعرب على ضرورة التعاون الدولي من أجل وضع حد للتهديدات البيئية التي مردها النشاط الإنساني "الصناعي" والتي ستكون السبب الأول في منعه من حقه في بيئة نظيفة وسليمة.

تعد التغيرات المناخية أحد أهم التهديدات البيئية بالنظر إلى نتائجها السلبية المترامية الأبعاد والتي مست جميع المجالات، بل وأكثر من ذلك باتت أحد أهم العوامل الفاعلة في الصراعات الدولية وعاملاً مهدداً للسلامة البشرية¹.

ومن هذا المنطلق عمد المجتمع الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة بالعمل على الحد من ظاهرة التغيرات المناخية وانتشار الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تخطت في السنوات الأخيرة توقعات مؤتمر ريو دي جانيرو "قمة الأرض الأولى" 1992 المتمخض من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيرات المناخ²، كون أن انبعاثات الغازات الدفيئة وصلت إلى درجة من الخطورة ما تتطلب السرعة في إيجاد آليات دولية صارمة للتخفيف منها من خلال المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة للدول حفاظاً على كوكب الأرض.

الفرع الأول: التعريف العلمي للتغير الطبيعي للمناخ

الإشعاع العلمي هو مصدر طاقة النظام المناخي، وفي المتوسط يتلقى كل 1 م² من الأرض في حدود 342 واط من أشعة الشمس وينعكس 31% منها بواسطة الغيوم والغلاف الجوي وسطح الأرض، أما الباقي ومقداره 235 واط/ م²، فيسخن الغلاف الجوي البالغ في حدود 168 واط/ م² ويعيد سطح الأرض الحرارة إلى الجو عن طريق إصداره للأشعة تحت الحمراء، ويحافظ هذا التبادل بين الأرض والجو على درجة الحرارة في حدود 14% فوق سطح الأرض وتتناقص هذه الحرارة مع الارتفاع في الجو لتصبح -58 درجة مئوية عند نهاية طبقة التروبوسفير، ومن أجل الحصول على مناخ

¹ عروج هاجر، مرجع سابق، ص 656-670.

² ليتيم فتيحة، مداخله بعنوان استراتيجية الاتحاد الدولي لمكافحة تغير المناخ، الملتقى الوطني حول حماية البيئة، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 17/ 06 /2013.

مستقر يجب أن يكون هناك توازن بين الأشعة الداخلية والخارجية، مما يوجب على الأرض اصدار 235 واط/ م² إلى الفضاء¹.

إلا أن الغازات الدفيئة الموجودة في الغلاف الجوي تعمل على خلق اختلال استقرار في التوازن المناخي حيث أنها تعمل كغطاء للتدفئة حول الأرض وتسمى باسم "الإحتباس الحراري" هذه الغازات تأتي من مصادر طبيعية وبشرية، حيث أن غاز ثاني أكسيد الكربون co₂ والميثان ch₄ وأكسيد النيترو n₂o موجود بشكل طبيعي في الجو أما البعض الآخر من الغازات كمركبات الكربون الكلوروفلورية cfcs يتم انتاجها من خلال النشاط البشري، فعندما يصل إشعاع الموجة القصيرة من الشمس إلى الأرض تمر معظمها مباشرة ويضرب السطح، تمتص الأرض معظم هذا الإشعاع، وتطلق أشعة تحت الحمراء ذات الطول الموجي الأطول²، إلا أن الغازات الدفيئة تمتص بعضاً من الأشعة تحت الحمراء بدلاً من تمريرها مباشرة إلى الفضاء، ثم يصدر الغلاف الجوي اشعاعاً في جميع الاتجاهات، مما يعيد جزءاً منه إلى السطح، فيؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والنتيجة هي الاحتباس الحراري أو ما يعرف بالبيت الزجاجي³.

الأصل أن تأثير الاحتباس الحراري يساهم في بقاء الحياة على كوكب الأرض، لأنه بدون هذا التأثير تكون الأرض أكثر برودة بنحو 30 درجة مما هي عليه اليوم، وبدون وجود الغازات الدفيئة وتأثيرها بصفة طبيعية، تنعدم الحياة على سطح الأرض⁴، ومع ذلك فإنه منذ بداية الثورة الصناعية تم إضافة الكثير من الغازات الدفيئة في الهواء، فبدلاً من إبقاء درجة حرارة الأرض دافئة ومستقرة، فإن ظاهرة الاحتباس الحراري تجاوزت كل التوقعات وزادت في سخونة الأرض بمعدل سريع جداً، مما أحدث التغيرات المناخية.

¹John Frederick, Science de l'Atmosphere,"une introduction" Université de Boek, 1^{ere} edition ,mars2011, p215.

² Yoan Paillet et Gabrielle Bouleau, la mesure des emissions des gaz a l'effet de serre a celle de service de regulation du climat, les traducteurs de l'indicateur carbone, la revue Scientifique en science de l'environnement, volume 16, numero 2, septembre 2016 , p12.

³Yoan Paillet et Gabrielle Bouleau, op. cit. p13.

⁴ ليتيم فتيحة، مرجع سابق، ص 656-670.

الفرع الثاني: التعريف القانوني لتغير المناخ

أوردت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تعريف المناخ في معنيين، أحدهما ضيق والآخر واسع، حيث عرفت المناخ بالمعنى الضيق بأنه "متوسط الطقس أو الوصف الاحصائي لمتوسط أو تقلبية الكميات ذات الصلة خلال فترة زمنية تتراوح بين "أشهر وآلاف أو ملايين السنين" والفترة المحددة لتقلبات المناخ هي 30 سنة، أما تعريف المناخ الواسع فهو حالة من حالات نظام المناخ تشمل وصفاً إحصائياً، وعليه فإن مصطلح التغيرات المناخية يشير الى تغيرات مهمة من الناحية الاحصائية، اما في متوسط حالة المناخ وإما في تقلباته التي قد تستمر لفترة محدودة أو قد تمتد عقوداً.

كما عرفت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ أنه "مجموعة من التغيرات التي حدثت على النظام المناخي الناتج عن ظواهر كونية وأنشطة بشرية وتؤثر سلباً على النظم البيئية والطبيعية وتتسبب في حدوث الكوارث الطبيعية"².

هذا التعريف جاء من خلال عمل هيئة (ipcc) التي باشرت عملها من خلال ثلاث فرق، الفريق الأول يقوم بدراسة الأساس العلمي لظاهرة تغير المناخ، أما الفريق الثاني يهتم بدراسة أهم التأثيرات مع تقييم مدى تطورها وأخيراً الفريق الثالث الذي يختص باتخاذ الحلول للحد من مشكلة التغير المناخي³، لتكون النتيجة أن ظاهرة التغير المناخي ظاهرة علمية ويقين قاطع الأدلة الواقعية والدراسات الحاصلة برصد عناصر المناخ، حيث لا يقتصر تأثير ارتفاع نسبة الغازات الدفينة على ازدياد درجة حرارة الأرض فقط وإنما يعمل على استنفاد طبقة الأوزون التي تعد ذراعاً حامياً للكائنات الحية⁴.

أما مفهوم تغير المناخ وفق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فجاء "يعزى بتغير المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة الى تقلب المناخ الطبيعي على مدى فترات زمنية

¹ بوسعين تسعديت، مداخله بعنوان أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة (الجزائر نموذجاً)، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، البويرة، 10 / 03 / 2018.

² التقرير الأول الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 1990.

³ التقرير الثاني والثالث الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (1995-2001).

⁴ التقرير الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 2008.

متباينة¹. ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، تأخذ من التعريف العلمي لتغير المناخ كونه ناتج عن أسباب طبيعية وبشرية، لذلك عمدت النص على أنماط الطقس المتصلة بتغير المناخ والتي تشمل التغيرات والملاحظات المتوقعة والمتمثلة في:

- تضائل المساحات المغطاة بالثلوج وتقلص الجليد البحري.
- ارتفاع مستوى البحر ودرجات حرارة المياه.
- زيادة تواتر درجات الحر القصوى وموجات الحر.
- الأمطار الغزيرة وزيادة المساحات المتأثرة بالجفاف.
- اشتداد الأعاصير المدارية².

كل هذه التغيرات تحدث بصفة طبيعية أو بموجب نشاط الإنسان لتكون النتيجة الأخيرة تهديد بيئي يمس كافة المجالات.

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الإنساني

يشهد العالم تغيراً مستمراً وسريعاً على جميع الأصعدة، حيث باتت كافة المجالات الاقتصادية السياسية الأمنية والبيئية تتداخل فيما بعضها، تتأثر وتؤثر إلى حد بلوغ يؤر التوتر والصراعات الدولية لأسباب لم تكن موجودة في الماضي، مردّها انعدام الأمن الإنساني على مختلف مستوياته أين أضحت العوامل البيئية وعلى رأسها التغيرات المناخية المحرك الرئيسي لقياس مدى استقراره³.

ولما كانت الدراسة تشمل على مدى تأثير وانعكاس التغيرات المناخية على الأمن الإنساني، كان لزاماً حصر أهم النقاط التي تشكل خطراً على الأمن الإنساني وذلك من خلال حصر دراسة الأمن الإنساني في ثلاث نقاط تعد الركائز الأساسية للأمن الإنساني الدولي والتي لها ارتباط وثيق بالتغيرات المناخية⁴، (الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن السياسي من خلال نتائج هذا التأثير في تغير المناخ عليها).

المطلب الأول: تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني

¹ الفقرة 3 من المادة 1 من الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ 1992، www.un.org.climat.

² عروج هاجر، مرجع سابق، ص 656-670.

³ سفيان بلمادي، مرجع سابق، ص 206-215.

⁴ كرد الواد مصطفى، مرجع سابق، ص 86.

في دراسة سابقة، عرفنا أن النظرة المستحدثة للأمن الإنساني تختلف عن سابقتها كونها تنطوي على عناصر متداخلة بصفة كلية أو جزئية، ما يجعل انعكاس التغيرات المناخية يلمسها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كون أن جميع أبعاد الأمن الإنساني سواء الصحي أو الغذائي وحتى السياسي كل متكامل يساهم في تدهوره إذا ما ساء أحدهم ويزدهر بازدهار أحدهم، وفيما يلي ندرج جملة من الانعكاسات المباشرة للتغيرات المناخية على أهم أبعاد الأمن الإنساني.

الفرع الأول: تأثير تغير المناخ على الأمن الإنساني في بعده الغذائي

تعددت تعريفات مفهوم الأمن الغذائي حتى بلغ عددها 200 تعريفاً تقريباً وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حيث ظهر مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة في منتصف السبعينات في دراسة حول مشكلات الغذاء في العالم في فترة أزمة السبعينات، وترى منظمة الأغذية والزراعة بأن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفرة الصحة والنشاط¹.

أما المؤتمر العالمي للأغذية المنعقد سنة 1996 بروما، أورد أن تحقيق الأمن الغذائي يكون عندما تحصل جميع الناس في جميع الأوقات على الغذاء المغذي والكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية، وتوفير مصادر الغذاء لحياة نشيطة وصحية².

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن تحقيق الأمن الغذائي ما هو إلا توفير الغذاء في جميع الأوقات وبكميات تسمح للفرد أن يحظى بحياة نشطة وصحية مستمدة من التنوع الغذائي الذي يتراوح ما بين الثروة الزراعية والحيوانية سواء البرية منها أو البحرية، وهذا ما أكدته المادة الثانية من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لسنة 1992 من خلال العمل على الحد من تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف

¹ حالة الأمن الغذائي في العالم، روما، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، 2010، ص 08.

² World Summit on Food Security bulletin, world food summit and Agriculture Organisation, November 1996.

الجوي عند مستوى تحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر¹.

وبما أن الأراضي الزراعية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعد فيها الزراعة الركيزة الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن الاضطرابات والتغيرات التي تحدث من ارتفاع شديد في الحرارة ونقص في المياه أو نتيجة للفيضانات، تمنع من الحصول على منتج زراعي وإطعام للثروة الحيوانية نظراً لمحدوديتها وهشاشتها²، حيث يعد عامل المناخ من أكبر العوامل الطبيعية تأثيراً في تحديد أنواع المحاصيل عن طريق تحديد المناطق التي يمكن زراعتها لمحاصيل معينة دون أخرى وفق ظروف مناخية مناسبة (درجة حرارة، كمية الأمطار المتساقطة، الرياح، الرطوبة)، فالمهم في الأمطار مثلاً ليس كميات تساقطها وإنما الأهم نوع الأمطار والوقت المناسب لتساقطها فكمية 100 ملم من المطر قد تكون مناسبة للزراعة في العروض المعتدلة، لكنها ليست كافية في الجهات المدارية والسبب في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، كما قد تكون الأمطار ضارة في حالة حدوث فيضانات.

أما عن ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن الارتفاع المستمر لدرجات الحرارة يؤثر في نمو بعض المحاصيل دون أخرى، وهذه الزيادة في درجة الحرارة تتحكم في طول الموسم أو قصر فصل النمو الذي يتقلص كلما اتجهنا شمالاً أو جنوباً عن المناطق شبه المدارية لأن العام كله يعتبر فصل نمو في المناطق المدارية إذا توافرت العوامل الأخرى اللازمة للزراعة من مياه وتربة صالحة للزراعة³.

وفي نفس السياق، فإن لدرجة الرطوبة الجوية تأثير على كمية المياه التي تفقد من سطح الأرض بالتبخر مما يؤثر على نمو النباتات، كما يزيد ويقلل من عملية النتج

¹ بهلول زكية، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2018/2019، ص 103.

² معيفي فتحي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في افريقيا جنوب الصحراء، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 4، 2019، ص 369-393.

³ معلاوي حليلة، تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.... آفاق التعاون الدولي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 3، جويلية 2020، ص 382-392.

كل ذلك يؤثر على درجة النمو بشدة احتياجات المزروعات إلى الماء الموجود في الأرض لذلك نسبة الرطوبة في الأراضي الزراعية الناتجة عن التغيرات المناخية تجعل منها هشيخة ومردوديتها قليلة مما يدفع الإنسان إلى إهلاكها بالمواد الكيماوية والأسمدة لخلق جو ملائم وطبيعة المنتوجات الزراعية، ما يسبب فقدان التربة لقدرتها على الانتاج فتراجع المنتوجات الزراعية ليصل إلى عدم اكتفاء ذاتي كمرحلة أولى وأزمة غذائية كمرحلة ثانية¹.

الفرع الثاني: تأثير تغير المناخ على الأمن الإنساني في بعده الصحي

تعززت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، وذلك باعتباره أحد أركان أو أبعاد مفهوم الأمن الإنساني الحديث، حيث انتقل مفهوم الأمن الصحي من النظرة التقليدية القائمة على محورية الدولة إلى فهم إنساني أوسع وأعمق يقوم على محورية الأفراد حيث أكد التقرير على أن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني تشمل الأفراد بدلاً من الدولة².

وعرف تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1994، الأمن الصحي أنه حماية الناس من الأمراض واسلوب عيش صحي، يركز على تقليل التهديدات الصحية للفرد والمجموعة كالأمراض المعدية والأوبئة، نقص التغذية وانعدام أو صعوبة الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، ما يتطلب نظام صحي لائق تساهم فيه جميع شرائح المجتمع ويكون على أتم الاستعداد للتعامل مع الأزمات الصحية³.

وبالرجوع إلى التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية المتعلق بحماية الصحة من تغير المناخ، المصادف لليوم العالمي للصحة 2008 اعربت على أن تغير المناخ أصبح يهدد الصحة بطرق أساسية وكنتيجة للاحتباس الحراري العالمي، حيث أن آثار الظواهر الجوية الشديدة كزيادة حدوث الأعاصير والفيضانات ونوبات الجفاف وموجات الحر

¹ معلاوي حليلة، مرجع سابق، ص 382-392.

² حسين باسم عبد الأمير، تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7 / 2 / 2020، تاريخ الاطلاع 2021/05/16، الساعة

www.polilica.dz.com.10:00

³ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1994.

ستكون فجائية وذات وقع شديد¹، ومن شأن كلتا النزعتين أن تؤثر على بعضها بموجب محددات الصحة الأساسية الهواء، الماء، الغذاء والمأوى والسلامة من المرض. وبالرغم من أن العالم ككل يشهد هذا التغيير المناخي إلا أن عواقبه تمس بالأخص الدول النامية والجزرية الصغيرة، وقد تم حصر أهم الانعكاسات الرئيسة لتغير المناخ بالنسبة للصحة فيما يلي:

- يعد قطاع الزراعة قطاعاً بالغ الحساسية، كونه يؤمن الأمن الغذائي كما سبقت الإشارة إليه، حيث أن التقلبات المناخية من ارتفاع درجات الحرارة وازدياد تواتر نوبات الجفاف والفيضانات تضعف المنتوجات الزراعية والحيوانية على حد سواء، وتزيد من سوء التغذية خاصة بالنسبة للمناطق التي تعتمد على الانتاج الزراعي بدرجة اولى.
- ان ازدياد تواتر الظواهر الجوية الشديدة تحدث المزيد من الوفيات والإصابات المحتملة من جراء العواصف والفيضانات هذه الأخيرة التي تسفر على أمراض كثيرة كالكوليرا الناتجة عن تضرر خدمات المياه أو تتعرض للدمار، وتعد العواصف والفيضانات من أكثر أشكال الكوارث الطبيعية تواتراً وفتكاً بالأرواح.²
- ان ندرة المياه أو زيادتها على الحد بفعل زيادة تواتر وغزارة سقوط المطر يمكن أن يزيد في عبئ مرض الإسهال المنتشر عن طريق الغذاء الملوث والمياه الملوثة حيث يحتل مرض الإسهال المرتبة الثانية من بين أهم الأمراض المعدية التي تتسبب في وفاة الأطفال، كما أنه يتسبب في مجموعة نحو 1.7 مليون وفاة سنوياً، الى جانب ارتفاع موجات الحرارة خاصة المناطق الحضرية التي تشهد ارتفاعاً في معدلات المرض والوفيات ولا سيما في صفوف المسنين المصابين بأمراض قلبية أو تنفسية(صدرية) كما أن زيادة مستوى الأوزون الأرضي وبداية موسم الطلع مبكراً يساهم في حدوث نوبات الربو.³

¹ تقرير منظمة الصحة العالمية، الصحة والبيئة وتغير المناخ، ديسمبر 2018، ص8.

² أحمد طيلب، الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص61-75.

³ تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص9-10.

يتوقع أن يؤدي تغير درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار الى تغير التوزيع الجغرافي للحشرات الناقلة للأمراض المعدية كالمالاريا، وحى الضنك¹، لهذه الأسباب فإنه لم يعد من الجائز اعتبار تغير المناخ مجرد قضية بيئية أو تنموية كونه بات يعرض صون وعيش وصحة الإنسان وعافيته الى خطر كبير يهدد استقرار الأمن الصحي، ما يجعل التغيرات المناخية تحدياً دولياً يستوجب مجهودات دولية فعالة من أجل صون وتعزيز أمن الصحة العمومية في العالم.

الفرع الثالث: تأثير تغير المناخ على الأمن الإنساني في بعده السياسي

عرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994 مفهوم الأمن السياسي على أنه الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، أو ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بكل حرية وللجميع دون تمييزا واستثناء².

إن التصور الدقيق للأمن السياسي يعني توسيعه ليشمل جميع الحقوق والحريات ومحاولة بنائه ليشكل حق أساسي للمواطن في المستقبل، يقتضي تلك العلاقة التي تسمح بتوظيفه في جميع مجالات حقوق الإنسان الأخرى، والتي لا تقبل أي تمييز فهي حقوق متداخلة تشكل قاعدة أساسية للموضوعية السياسية وبمعنى آخر فإن الأمن السياسي يشكل حقا بنوياً يتضمن قائمة من الحقوق المجتمعة في اطار تفاعلي وحركي لا يقتصر على البعد القانوني وحسب، ولكن يندرج ضمن الضمان الشامل لسياسة الدولة وفي سياق الحقوق المتداخلة الحق في بيئة نظيفة³.

ولقد أسفر مجلس الأمن في قمته المنعقدة في فيفري 2021 بمبادرة من رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جوستون" عن مناقشة آثار تغير المناخ على السلام العالمي في قضية تختلف آراء الدول 15 الأعضاء بشأنها، وانعقدت هذه الجلسة أياما فقط بعد تقلد جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تضاربت الرؤى حول مسألة تغير

¹ Ogden NH ,Les Maladies a transmission vécérielle,changement climatique et conception urbaine,laboratoire national de microbiologie,Agence de la sante public du Canada, Saint Hacinthe Quebec, octobre 2016, p225.

² تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 1994.

³ مشري سلى، الحق في الأمن السياسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 16.

المناخ التي رأت روسيا أنه لا يتعين على مجلس الأمن معالجة هذا النوع من القضايا وأن روسيا تقبل التعامل مع قضايا المناخ على أساس كل حالة على حدى، في حين أعربت بعض الدول غير الأعضاء كينيا والنيجر بوضوح عن مخاوفها بشأن تغير المناخ على الوضع الأمني، وأضافت أن مشكلة التغير المناخي في القارة الإفريقية لا يمكن تأجيلها كونها قائمة منذ زمن خاصة مسألتي المياه وإنتاج الاعلاف التي قد تؤدي الى أعمال العنف بين المجتمعات السكانية¹.

حاول الباحثون في هذا المجال ربط العلاقة بين المتغيرين البيئة والنزاع من خلال إعادة النظر في صياغة مفهوم جديد للأمن الدولي آخذين بعين الاعتبار التهديدات الجديدة وفي مقدمتها ظاهرة التغير المناخي وطبيعة الآثار الناجمة عن تغير النظام البيئي وتداعياته على الأمن الدولي لتكون النتيجة تحديد نوعين من النزاعات ذات الصلة بالمناخ.

أولاً: الوجه المباشر للنزاعات الدولية

هو نزاع يحدث بسبب تقلص الأنهار مثلاً أو تراجع الغطاء النباتي وكميات المياه الضرورية للشرب والرعي، كذلك التي شهدتها منذ بضع سنوات بين أثيوبيا ومصر حول نهر النيل.

ثانياً: الوجه غير المباشر للنزاعات الدولية

هي نزاعات تحدث بين الدول بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تدهور الأوضاع الأمنية بسبب انعدام الاستقرار والمجاعة والأمراض والجفاف²، وخاصة بالنسبة للدول الإفريقية والدول الجزرية بأسيا، مما أدى الى ظهور نوع جديد من اللجوء يعرف على المستوى الدولي باللجوء البيئي أو المناخي، وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين النزوح المناخي والأمن الإنساني

¹ الموقع الإلكتروني الخليج، تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 21 فبراير 2021، آخر اطلاع 16/ ماي 2021، الساعة 17:39، www.alkhaleej.ae.

² حنان ابو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني، الطريق الى العدالة...، المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 مارس 2020، تاريخ الإطلاع 2021/05/15، الساعة 18:20، <https://www.dohainstitute.org>.

كانت البدايات الأولى لظهور مصطلح المهاجر البيئي المعروف حالياً باللاجئ البيئي أو المناخي، بعد نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تقريراً حول المهاجرين البيئيين من قبل الأستاذ عصام الحناوي في عام 1985¹، حيث حظيت الهجرة البيئية باهتمام من قبل تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث امتدت فترة المناقشات العلمية حول هذا الموضوع الى غاية عام 2000، أين كانت دائرة الاهتمام ضيقة، أي فقط على مستوى بعض المؤتمرات الدولية، اقترح الأستاذ حناوي آنذاك تعريفاً للمهاجرين البيئيين على أنهم "الأشخاص الذين أجبروا على ترك مواطنهم مؤقتاً أو دائماً، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ أدى إلى تهديد وجودهم أو أثرت بشكل خطير على نوعية حياتهم".² وفي نفس السياق ذهب البروفيسور stephan lonergan في عام 1998 الى اعتبار الأسباب البيئية هي العوامل الأساسية لنزوح البشر في الكوارث الطبيعية (الفيضانات) أو التغيرات البيئية، كإزالة الغابات وتدهور التربة والتغيرات المناخية.

وفي بداية التسعينات أعربت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن التدهور البيئي هو نتيجة للتغير المناخي المجسد في ظاهرة الاحتباس الحراري، ودعم هذه الفكرة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأمن البشري 1994 أين تم ربط الاحترار العالمي بالأمن عن طريق تعريف الأمن الإنساني على أنه الحاجة الى تحويل الاهتمام من القضايا الأمنية التي تركز على الدولة وتقديم التغير البيئي (المناخي) كأحد العوامل الأساسية للأمن الإنساني كتوافر الغذاء الكافي وظروف صحية مناسبة.³

إن التحول الحاصل من الهجرة البيئية الى المناخية أكثر دقة بالنظر الى النتائج المترتبة على التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني ما يبرر التدخل السريع الى اتخاذ تدابير للتكيف تتماشى والمفهوم الجديد، ويظهر عليها من خلال مواقف المنظمات الدولية كاللجنة الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية

¹El Hannaoui Essam, Enviromental Refugees, Nairobi United Nation, Enviromental Programms, UNEP 1985, vu le 17/5/2021 a 19: 30, www.unon.org, p30.

²El Hannaoui Essam, op.cit. p.31.

³ اية قاسي حورية، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، 2014، ص 57-94.

لشؤون اللاجئين في محاولة ايجاد وضع قانوني دولي للاجئ المناخي¹، وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد رحبت في 24 يناير 2020 بقرار لجنة حقوق الإنسان الذي يدعو الحكومات والدول الى اخذ التغير المناخي بعين الاعتبار قبل ترحيل طالبي اللجوء وهو حكم قد يعزز طلبات اللجوء السياسي على أساس التغير المناخي في المستقبل، ووصفت المفوضية القرار بالتاريخي قائلة أنه من شأنه أن يؤدي الى فتح الباب أمام التزامات دولية خاصة لحماية اللاجئين على المدى البعيد بسبب تغير المناخ كما سلطت الضوء الى ما خلصت إليه لجنة حقوق الإنسان بشأن المخاطر المحدقة بالأفراد وقالت " قد يكون من غير القانوني بموجب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن ترحل الحكومات الأشخاص الى بلدانهم حيث تعرضهم آثار تغير المناخ الى مخاطر تهدد حياتهم(المادة 6) أو تعيد أشخاص يتعرضون لخطر حقيقي كالمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة(المادة 7)².

وخلصت في الأخير المفوضية الى أن الأشخاص الذين ينزحون بسبب آثار تغير المناخ وتداعيات الكوارث المفاجئة كالزلازل والأعاصير والكوارث ذات الآثار التدريجية كارتفاع منسوب مياه البحر، قد تكون دعاوهم شرعية للحصول على وضع لاجئ بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951، أو الأطر الاقليمية للاجئين ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يتشابك فيها تغير المناخ، والكوارث مع الصراع والعنف³. كل هذه الاشارات تعتبر تنبيهاً للدول والمجتمع الدولي ككل، حيث تؤكد على الضرورة الملحة لدعم تدابير الوقاية وتخفيف المخاطر والقدرة على التكيف في البلدان المتأثرة بتغير المناخ، ومواصلة تعزيز التعاون للجميع للتصدي لما يمثل التحدي الأكثر إلحاحاً في عصرنا الحالي.

¹Laura Westra, Enviromental Justice and the Rights of Ecological Refugees, published in 2009, p176.

²الموقع الالكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
unhcv.org/algeira/ar/unhcv.in.

³ ايت قاسي حورية، تأثير الغموض المفاهيمي على المركز القانوني للأشخاص المنتقلين لأسباب بيئية،

المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص30-53.

الخاتمة:

في حين كانت قضية التغيرات المناخية تمس الجانب البيئي فقط، أصبحت اليوم قضية دولية ذات الصلة ببقاء الجنس البشري وأمنه خاصة وأن نتائجها تنصب في وعاء واحد وهو حق الإنسان في العيش في أمن وسلام وسط بيئة يؤمن له فيها من الغذاء والصحة والعيش الكريم، ما يجعله يمارس حقوقه كفرد فاعل ومتفاعل في المجتمع الدولي.

إن التحدي الذي يواجهه العالم اليوم يكمن في مدى التزام الدول في التخفيف من حدة الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس كنتيجة التغيرات المناخية من أجل الحد من تدهور الأمن البيئي الذي يشكل همزة وصل بين أبعاد الأمن الإنساني التي تعد كلاً متكامل قد يؤدي اختلال توازنها الى صراعات دولية تهدد الكيان البشري وبقاء الإنسان.

النتائج المتوصل اليها:

- 1- أظهرت المفاهيم الحديثة للأمن الإنساني على التهديدات الجديدة لم تكن في السابق (التغير المناخي) الذي يعد النقطة المشتركة لكافة أبعاده، ما يتطلب جهوداً مضاعفة للتصدي له والتخفيف من حدة نتائجه.
 - 2- تعد ثنائية المتغيرين (التغير المناخي والأمن الإنساني) قضية دولية أكثر تعقيداً مما هي ظاهرة عليه، والدليل أنها أصبحت تمس بالسلم والأمن الدوليين.
 - 3- الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الأمن الإنساني مسؤولية دولية مشتركة وإن كانت متباينة، كونها تمس بمجموعة من الحقوق للصيقة بالإنسان، كالحق في الحياة، والحق في الصحة والغذاء والعيش في سلام.
- التوصيات المقترحة:

- 1- ضرورة مضاعفة الأمم المتحدة ووكالاتها جهودهم في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية من خلال تجنيد جميع المنظمات الدولية نزولاً بالمجتمعات المدنية.

2- وجوب وضع آلية دولية للرقابة والتدخل في حالة عدم الاستجابة للالتزامات الدولية ذات الصلة بترقية الأمن الإنساني والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

3- العمل على ترسيخ فكرة أن الأرض أرث مشترك للبشرية جمعاء وأن حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني تماشياً وضرورة مجابهة التغيرات المناخية التزام أخلاقي وواجب دولي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

- 1- المادة الأولى من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.
- 2- تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 1990.
- 3- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1994.
- 4- تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 2001-1995.
- 5- تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 2008.
- 6- تقرير منظمة الأغذية والزراعة- حالة الأمن الغذائي في العالم 2010-.
- 7- تقرير منظمة الصحة العالمية، الصحة والبيئة وتغير المناخ، ديسمبر 2013.
- 8- World Summit on Food Security bulletin, world food summit and Agriculture Organisation, November 1996.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- John Frederick, Science de l'Atmosphere,"une introduction" Université de Boek, 1^{ère} édition, mars 2011.
- 2- Laura Westra, Environmental Justice and the Rights of Ecological Refugees, published in 2009.

ب- الرسائل الجامعية:

أطروحات دكتوراه

- 1- بهلول زكية، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2018/2019.
- 2- صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2019/2020.

رسائل الماجستير

- 1- إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2012/2011.
- 2- بشرى سلمى، الحق في الأمن السياسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2010/2009.
- 3- كرد الواد مصطفى، دور برنامج الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2014/2013.

4- Ogden NH ,Les Maladies a transmission vécérielle,changement climatique et conception urbaine,laboratoire national de microbiologie,Agence de la sante public du Canada, Saint Hacinthe Quebec, octobre 2016.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- أيت قاسي حورية، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية، المجلة النقضية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، بدون سنة نشر.
- 2- أيت قاسي حورية، تأثير الغموض المفاهيمي على المركز القانوني للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 3، 2019.
- 3- الأكراري نجا، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سهران، أربيل-العراق، العدد 4، جويلية 2020.
- 4- أحمد طيلى، الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2020.
- 5- بلمادي سفيان، مسؤولية كفالة الأمن البيئي لأشخاص الدول والمنظمات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019.
- 6- سلاطنة بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 5، جوان 2009.
- 7- عروج هاجر، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 13، جويلية 2018.
- 8- معلاوي حليلة، تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية... آفاق تعاون دولي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 03، جويلية 2020.
- 9- معيفي فتحي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا-جنوب الصحراء-، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 4، 2019.
- 10- مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 23، العدد 4، بدون سنة نشر.

- 11- Yoan Paillet et Gabrielle Bouleau, la mesure des émissions des gaz à l'effet de serre à celle de service de régulation du climat, les traducteurs de l'indicateur carbone, la revue Scientifique en science de l'environnement, volume 16, numero 2, septembre 2016.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

- 1- بوسعدين تاسعديت، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة الجزائر نموذجاً، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة، البويرة، 2013.
- 2- ليتيم فتيحة، مداخلة بعنوان استراتيجية الاتحاد الدولي لمكافحة تغير المناخ، الملتقى الوطني حول حماية البيئة، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 17/06/2013.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

- 1- هند ابراهيم، تقرير مجلس الأمن الدولي حول تأثير المناخ على السلم والأمن الدوليين، 11 جويلية 2018، تاريخ الإطلاع 2021/05/13 الساعة 09:30، new. Un. Org.
- 2- شروق مستور، الأمن الإنساني في ظل تطور الأسلحة البيولوجية، المركز الديمقراطي العربي، 21 أكتوبر 2020، تاريخ الإطلاع 2021/05/13، الساعة 12:20، <https://www.democraticac.de>.
- 3- حنان ابوسكين، تغير المناخ والأمن الإنساني، الطريق إلى العدالة...، المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 مارس 2020، تاريخ الإطلاع 2021/05/15، الساعة 18:20، <https://www.dohainstitute.org>.
- 4- حسين باسم عبد الأمير، تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7/2/2020، تاريخ الإطلاع 2021/05/16، الساعة 10:00، www.polilica.dz.com.
- 5- الموقع الإلكتروني الخليج، تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 21 فبراير 2021، آخر إطلاع 16/ماي/2021، الساعة 17:39، www.alkhaleej.ae.
- 6- الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، unhcv.org/algeira/ar/unhcv.in.
- 7- El Hannaoui Essam, Environmental Refugees, Nairobi United Nation, Environmental Programms, UNEP1985, vu le 17/5/2021 a 19:30, www.unon.org.